

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 606 @ أَقَرَّ الرِّاعِي بِذَلِكَ ، وَأَمَّا فِي حَالَةِ إِقْرَارِ الرِّاعِي بِأَنَّ الشَّاةَ الْمَذْكُورَةَ هِيَ مَالُ ذَلِكَ الشَّخْصِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَمَّ نِسْهُ إِيسَاهَا ' مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ' . - * * * * - (الْمَادَّةُ 611) الْأَجِيرُ الْمُشْتَرِكُ يَضُمَّنُ الضَّرَرَ وَالْخَسَائِرَ الَّتِي تَوَلَّدَتْ عَنْ فِعْلِهِ وَوَصْفِهِ إِنْ كَانَ بِنْتَعَدِّيهِ وَتَقْصِيرِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ . يَضُمَّنُ الْأَجِيرُ الْمُشْتَرِكُ الْخَسَائِرَ الْمُتَوَلَّدَةَ مِنْ فِعْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَجَاوَزَ الْمُعْتَادَ يَعْنِي أَنَّ الْأَجِيرَ الْمُشْتَرِكَ ضَامِنٌ لِلْخَسَارَةِ الَّتِي تَتَوَلَّدُ عَنْ فِعْلِهِ سَوَاءٌ أَكَانَ مُتَعَدِّيًا أَوْ لَمْ يَكُنْ وَسَوَاءٌ تَجَاوَزَ الْمُعْتَادَ أَوْ لَمْ يَتَجَاوَزْ ؛ لِأَنَّ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ عَقْدِ الْإِجَارَةِ هُوَ الْعَمَلُ السَّلِيمُ ، وَأَمَّا الْعَمَلُ الْفَاسِدُ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِجَارَةِ ، وَبِنِزَاعٍ عَلَيْهِ يَكُونُ الْأَجِيرُ الْمُشْتَرِكُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ فَعَلَ شَيْئًا غَيْرَ دَاخِلٍ تَحْتَ الْإِجَارَةِ وَلَيْسَ مَا ذُوْنًا بِعَمَلِهِ بِحُكْمِ الْإِجَارَةِ ، وَالْمُسْتَأْجِرُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ مُخَيَّرٌ ، إِنْ شَاءَ ضَمَّ نِسْهُ قِيمَتَهُ بِحَالِهِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْمُولٍ وَإِعْطَاءُ أَجْرَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَجِيرَ لَمْ يَفْرِ مَذْفَعَةً بَلْ أَوْرَثَ ضَرَرًا ' رَدُّ الْمُحْتَارِ ' وَإِنْ شَاءَ ضَمَّ نِسْهُ قِيمَتَهُ مَعْمُولًا وَأَعْطَاهُ أَجْرَ مِثْلِهِ ' الْهَنْدَسَةُ ' فِي الْبَابِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ ' . يَطْهَرُ مِنْ ذِكْرِ الْعَمَلِ فِي الْمَجْلَسَةِ بِصُورِهِ مُطْلَقَةً أَوْ نِسْهُ مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ سَوَاءٌ تَجَاوَزَ الْعَمَلُ الْمُعْتَادَ أَوْ لَمْ يَتَجَاوَزْ ، الْمَسَائِلُ الْمُتَفَرِّعَةُ عَنْ هَذَا : أَوَّلًا - إِذَا مَزَّقَ الْقَصَّارُ الثِّيَابَ وَهُوَ يَغْسِلُهَا أَوْ زَلَقَتْ رَجُلُ الْحَمَّالِ وَتَلَفَ الْحَمْلُ يَكُونُ ضَامِنًا مَا أَتَلَفَ كَمَا يَكُونُ ضَامِنًا إِذَا غَرِقَ الزَّوْرَقُ فِي أَثْنَاءِ تَجْدِيدِهِ بِالْمُجْدَفِ وَهَلَاكَ مَا فِيهِ مِنْ الْأَشْخَاصِ وَالْأَمْوَالِ . ' رَدُّ الْمُحْتَارِ ' ، ثَانِيًا - إِذَا زَلِقَ الْحَبِيبَانُ وَهُوَ يَسْوِقُهُ أَوْ انْقَطَعَ الْحَبِيلُ وَالْمُكَارِي يَشُدُّهُ فَوَقَعَ الْحَمْلُ وَتَلَفَ يَكُونُ ضَامِنًا وَلَوْ كَانَ صَاحِبُ الْمَالِ مَعَهُ ؛ لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ مِنْ تَرْكِ الْإِحْتِيَاظِ وَالتَّوَثُّقِ فِي الرِّبْطِ .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْحَبْلُ مَالِ صَاحِبِ الْحَمْلِ أَوْ إِنْ انْقَطَعَ الْحَبْلُ
لَمْ يَكُنْ مِنْ سَوْقِ الْمُكَّارِيِّ بَلْ هَبَّتِ الرِّيحُ وَالْحَيَّوَانُ وَاقِفُ
فَجَلَّ الْحَيَّوَانُ فَانْقَطَعَ الْحَبْلُ وَتَلَفَ الْحَمْلُ لَا يَلْزَمُ
الضَّمَانُ ' رَدُّ الْمُحْتَارِ وَشِبْلِيٌّ وَالْهَنْدِيَّةُ ' . ثَالِثًا - إِذَا
تَلَفَ الْحَمْلُ بِأَنْ زَلِقَ الْحَمَّالُ أَوْ بِأَنْ زَحَمَهُ النَّاسُ فَوَقَعَ
يَضُمَنْ ؛ لِأَنَّ التَّلَفَ الْحَاصِلَ مِنْ زَلَقِهِ حَصَلَ مِنْ تَرْكِهِ
التَّثْبِيتَ فِي الْمَشْيِ ' مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ' . وَصَاحِبُ الْمَالِ مُخَيَّرُ
إِنْ شَاءَ ضَمَّ نَفْسَهُ قِيمَتَهُ مَحْمُولًا وَأَعْطَاهُ أُجْرَتَهُ وَإِنْ شَاءَ
ضَمَّ نَفْسَهُ قِيمَتَهُ غَيْرَ مَحْمُولٍ وَلَمْ يُعْطِهِ أُجْرَتَهُ . وَأَمَّا إِذَا
حَصَلَ ازْدِحَامٌ عَلَى الْحَمَّالِ وَتَلَفَ الْحَمْلُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ
يَلْزَمَهُ الضَّمَانُ ' الْأَنْقِرُوبِيٌّ , وَالْبَزَّازِيَّةُ ' . رَابِعًا - إِذَا
سَاقَ الرَّاعِي الَّذِي هُوَ أَجِيرٌ مُشْتَرِكُ الْحَيَّوَانَاتِ بِسُرْعَةٍ
فَسَقَطَتْ فِي الْمَاءِ أَثْنَاءَ تَسَابُقِهَا أَوْ هَلَكَتْ بِصُورَةٍ أُخْرَى
يَضُمَنْ كَذَا لَوْ ضَرَبَ الْحَيَّوَانُ فِي أَثْنَاءِ سَوْقِهِ وَهَلَكَ يَضُمَنْ '
الْهَنْدِيَّةُ فِي الْبَابِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ . خَامِسًا - إِذَا سَلِمَ
عَنْبُ إِلَى الْحَمَّالِ عَلَى أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى الْمَحَلِّ الْفُلَانِيِّ
فَتَأْخَرَّ الْحَمَّالُ وَفَسَدَ الْعَنْبُ أَوْ حَرَقَ الطَّاهِي الطَّعَامُ
بِطَبْخِهِ لَزِمَ الضَّمَانُ ' الْبَزَّازِيَّةُ , وَالْأَنْقِرُوبِيُّ ' . سَادِسًا -
إِذَا احْتَرَقَ الْخُبْزُ قَبْلَ أَنْ يُخْرَجَهُ خَبَّازُ الْمُسْتَأْجِرِ أَيْ
الَّذِي فِي بَيْتِهِ التَّنْجُورُ لَزِمَ الضَّمَانُ . سَابِعًا - إِذَا أَسْقَطَ
النَّحْيَ الَّذِي جَلَبَ فِيهِ شَيْئًا مِنْ السَّوَائِلِ كَالْخَلِّ وَالزَّيْتِ
وَهُوَ يُنْزَلُهُ عَنْ طَهْرٍ الدَّابَّةِ